الحلقة (٢٧)

سيكون الكلام في هذه الحلقة عن:

- وجوب كمال التسليم للرسول صلى الله عليه وسلم.
- التوحيدان اللذان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما.
- ثم ما يتيسر من الكلام عن النقاط الأخرى من المنهج.

الواجب كمال التسليم للرسول صلى الله عليه وسلم، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارضه بخيال باطل نسميه معقولاً، أو يحمّله شبهة أو شكاً، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما وحد المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل.

فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: **توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول**، فلا يحاكم العبد إلى غيره سبحانه وتعالى، ولا يرضى بحكم غيره، ولا يقف تنفيذُ أمره وتصديقُ خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه، وذوي مذهبه وطائفته، ومن يعظمها، فإن أذنوا له نفذه وقبل خبره، وإلا فإن طلب السلامة فوضه إليهم، وأعرض عن أمره وخبره، وإلا حرّفه عن مواضعه تبعا لهوى مشايخه، و سمى تحريفه تأويلاً وحملاً فقال: نؤوله ونحمله، فلأن يلقى العبد ربه بكل ذنب، ما خلا الإشراك بالله، خير له من أن يلقاه بهذه الحال المذكور، بل إذا بلغه الحديث الصحيح يعدّ نفسه كأنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهل يسوغ أن يؤخر قبوله والعمل به حتى يعرضه على رأي فلان أوفلان ؟ ! بل كان الفرض المبادرة إلى امتثاله، من غير التفات إلى سواه، ولا يستشكل قوله لمخالفته رأي فلان، بل تستشكل الآراء لقوله صلى الله عليه وسلم، ولا يعارض نصه بقياس، بل تهدر الأقيسة وتلغى لنصوصه، ولا يُحرف كلامه عن حقيقته، لخيال يسميه أصحابه معقولا، نعم هو مجهول، وعن الصواب معزول! ولا يوقف قبول قوله على موافقة فلان دون فلان، كائناً من كان.

يقول الإمام أحمد رحمه الله تعالى رحمة واسعة: حدثنا أنس بن عياض قال، حدثنا أبو حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أنه قال: "لقد جلست أنا وأخي مجلساً ما أحب أن لي به حمر النعم، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا حجرة -يعني منفردين- إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضباً، قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: (مهلا يا قوم ! بهذا أهلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً، وإنما نزل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه).

ولا شك أن الله قد حرم القول عليه بغير علم، يقول الباري جل وعلا {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ

مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُون}، ويقول الباري جل وعلا: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْم}، فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل خالفه أو وافقه، لكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه، أوقد عرف مراده لكن لم يعرف هل جاء الرسول صلى الله عليه وسلم بتصديقه أو بتكذيبه، فإنه يمسك عنه، ولا يتكلم إلا بعلم، والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد يكون علم عن غير الرسول، لكن في الأمور الدنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها ما أخذ عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا غير.

يقول المؤلف الطحاوي رحمه الله: "**ولا تثبت قَدَم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام**".

هذا الكلام من الطحاوي رحمه الله من باب الاستعارة، إذ القدم الحسي لا تثبت إلا على ظهر شيء، أي لا يثبت إسلام من لم يسلّم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه، وقد روى البخاري رحمه الله عن الإمام محمد بن شهاب الزهري رحمه الله رحمة واسعة أنه قال: "من الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم" وهذا كلام جامع نافع.

وما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل، النقل الوحيين، والعقل هي عقول البشر، وهو: أن العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد، من هو العالم المجتهد؟ هو النقل، والعقل هو العامي المقلد، بل هو دون ذلك بكثير، فإن العامي يمكنه أن يصير عالماً، ولا يمكن للعالم أن يصير نبياً رسولاً، فإذا عرف العامي المقلد عالماً، فدل عليه عامياً آخر، ثم اختلف المفتي والدال، فإن المستفتي يجب عليه قبول قول المفتي، دون الدال، فلو قال الدال: الصواب معي دون المفتي، لأني أنا الأصل في علمك بأنه مفتٍ، -لأنني أنا الذي دليتك على المفتي هذا وقلت لك أن هذا يفتي، فيجب أن تصدقني لا أن تصدق المفتي، فهنا لا يقبل كلام هذا الدال، وإنما يقبل كلام المفتي- فإذا قدمت قوله على قولي قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفتٍ، فلزم القدح في فرعه! فيقول له المستفتي: أنت لما شهدت له بأنه مفتٍ، ودللت عليه، شهدت له بوجوب تقليده دونك، فموافقتي لك في هذا العلم المعيّن، لا يستلزم موافقتك في كل مسألة، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتي الذي هو أعلم منك، لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفت، هذا مع علمه أن ذلك المفتي قد يخطئ، والعقل يعلم أن الرسول معصوم في خبره عن الله تعالى، لا يجوز عليه الخطأ، فيجب عليه التسليم له والانقياد لأمره.

وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن الذي تلقيه علينا، والحكمة التي جئتنا بها، قد تضمن كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله مع أن عقولنا تناقض ذلك لكان قدحاً في ما علمنا به صدقه،

فنحن نعتقد موجب الأقوال المناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نعرض عنه، لا نتلقى منه هدىً ولا علماً، لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يرض منه الرسول بهذا، بل يعلم أن هذا لو ساغ لأمكن كل أحد أن لا يؤمن بشيء مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقي الوسواس في النفوس، فيمكن كل أحد أن يقول مثل هذا في كل ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم وما أمر به ! ! وقد قال الله سبحانه و تعالى {وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغ} وقال {فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِين}.

وقال تعالى {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاء} ويقول الله تعالى {قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِين} ويقول الله تعالى {حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ} ويقول الله تعالى {تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِين} ويقول: {مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُون} ويقول الله تعالى {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِين} ونظائر ذلك كثيرة في القرآن.

فأمر الإيمان بالله واليوم الآخر، إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل على الحق أم لا ؟ والثاني باطل، وإن كان قد تكلم بما يدل على الحق بألفاظ مجملة محتملة، فما بلغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدعي أنه في أصول الدين لم يبلغ البلاغ المبين، فقد افترى عليه صلى الله عليه وسلم.

إذن أمر الإيمان بالله بأسمائه وصفاته، وكذلك ما جاء في أصول الإيمان الأخرى، إما أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم تكلم فيها بما يدل على الحق، أو بما لا يدل على الحق، والثاني منتفٍ، كل ما تكلم به الرسول صلى الله عليه وسلم يدل على الحق، وإن كان تكلم على الحق بألفاظ مجملة محتملة فما بلغ البلاغ المبين، هو بلغ ولكن لم يبلغ المبين إذا كان تكلم عن الحق بألفاظ مجملة محتملة، وقد شهد خير القرون له صلى الله عليه وسلم بالبلاغ، وأشهدهم، وسطرت كتب الحديث هذه الشهادة، وأشهد الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدعي أنه صلى الله عليه وسلم في أصول الدين لم يبلغ البلاغ المبين القاطع للحجة فقد افترى على محمد صلى الله عليه وسلم.

قول المؤلف رحمه الله رحمة واسعة: "**فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان**".

وهذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يتكلم في أصول الدين -بل وفي غيرها- بغير علم، والله سبحانه و تعالى يقول {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} ويقول الله سبحانه و تعالى {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ * كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِير} ويقول الله تعالى {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ

وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ} ويقول الباري {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} وقال تعالى {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى} إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا: {مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا}، رواه الترمذي، وقال: حديث حسن، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وعن عائشة رضي الله عنها كما عند البخاري أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصِم).

"ولا شك أن من لم يسلم للرسول صلى الله عليه وسلم نقص توحيده، فإنه يقول برأيه وهواه، أو يقلد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله، فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فإنه قد اتخذه في ذلك إلهاً غير الله، يقول الله سبحانه وتعالى {أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاه} أي: عبد ما تهواه نفسه".

هذه عبارة الشارح رحمه الله يقول في هذه النقطة نقص توحيد من لم يسلم، وها هنا التوحيد لا ينقص وإنما ينقض كما جاء في حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه عندما ذكر أنهم يتخذون أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، فقال: "يا رسول الله ما عبدناهم، فقال: (أليسوا يحللون لهم الحرام فيحلوه، ويحرمون عليهم الحلال فيحلوه، قال: نعم، قال: فتلك عبادتهم").

إذن هنا من يحدث منه هذا ينتقض توحيده بالكلية لا أن ينقص، فالكلام في الطاعات أو المعاصي يختلف عن أمور الشركية، والله سبحانه وتعالى لا يقبل من أحد شركاً يشرك به معه غيره، فيقول الله سبحانه وتعالى في الحديث القدسي (أنا أغنى الشركاء عن الشرك، فمن أشرك معي غيري تركته وشركه).